قريباً وداعاً لكفلاء القروض

بوليصة قروض الدخل المحدود في (المركزي) لاعتمادها

حسن لـ«الوطن»: قيمة البوليصة قيد النقاش مع السورية للتأمين للوصول إلى قيمة مقبولة

عبد الهادي شباط

في متابعة لما نشرته «الوطن» في وقت سابق عن تصميم بوليصة تأمين خاصة بقروض الدخل المحدود، اعتبر مدير عام مؤسسة التأمين السورية أحمد ملحم أن هذه البوليصة تحل بدلاً في الكفلاء مقابل بدل يتم العمل على تحديده بالتفاهم مع مصرف التسليف الشعبي، وأن هذه البوليصة أحد المنتجات الجديدة لدى المؤسسة والتي يتم متابعة العمل بها مع الجهات الراغبة به (المصارف المانحة لقروض الدخل المحدود) وأن هذا المنتج يوفر على طالبي قرض الدخل المحدود تأمين الكفلاء وهو الأمر الذي كان يسبب الكثير من الحرج للراغبين في الحصول على قرض الدخل في رفع معدل الطلب على هذا النوع من القروض للعاملين في الجهات العامة.

بينما كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن لـ«الوطن» عن إرسال مذكرة لمصرف سورية المركزي للموافقة على منح قرض الدخل المحدود بضمانة بوليصة التأمين التي تم التفاهم على تصميمها مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، حيث سيتم تصميم بوليصة تأمين خاصة بقروض الدخل المحدود تشمل التأمين على الحياة والتأمين على سداد القرض على أن يتم حسم قيمة البوليصة من القرض مباشرةً وتحويل هذه القيمة لمصلحة المؤسسة السورية للتأمين.

وعن مدى إلزام طالبي قروض الدخل المحدود بشراء هذه البوليصة، أوضح حسن أن هذه الخدمة اختيارية وتعود لرغبة طالب القرض، لكنه توقع أن يكون هناك طلب واسع على هذه البوليصة لأنها تختصر على طالبي قروض الدخل المحدود تأمين الكفلاء، والذي كان يشكّل العقبة الأكبر أمام العاملين في الجهات العامة للحصول على القرض، خاصةً مع الظروف التي رافقت سنوات الحرب.

وأوضح أن البوليصة تغطي سقف قرض الدخل المحدود ٥ ملايين ليرة ولمدة ٧ سنوات وأنه ما زال تحديد قيمة البوليصة قيد النقاش مع المؤسسة السورية للتأمين للوصول إلى بوليصة بقيمة مقبولة، وأن القيمة المتوقعة بحدود ٢٥٠ ألف ليرة في حال كان القرض ٥ ملايين ليرة ولمدة ٥ سنوات أي بمعدل ٥٠ ألف ليرة سنوياً، في حين تنخفض قيمة البوليصة مع انخفاض قيمة القرض، خاصةً أن معظم قروض الدخل المحدود حالياً تكون سقوفها بحدود ٣ ملايين ليرة وهو ما يسهم في خفض قيمة البوليصة لحدود ١٥٠ ألف ليرة في حال تم التوافق مع المؤسسة على أن تكون قيمة عقد التأمين (البوليصة) بحدود ٥٠ ألف ليرة سنوياً.

وبيّن حسن أن المصرف يتجه لتبسيط إجراءات منح القروض وخاصة قروض الدخل المحدود، وأبرزها الاكتفاء بكفيل واحد بدلاً من كفيلين، إضافةً إلى تخفيض مدة خدمة الكفيل (سنوات عمله).

وأضاف: إن هامش ربح التسليف الشعبي من قروض الدخل المحدود هو في الحدود الدنيا لمعدلات الفائدة، وأنه يتم بحث ملف قروض الدخل المحدود بشكل دائم للتوافق مع المتغيرات المعيشية والظروف الاقتصادية العامة.

«الاقتصاد» تتابع اجتماعاتها لوضع دليل لتصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة

ظاهر لـ«الوطن»: وزارة الإسكان مختصة بأعمال تصنيف المقاولين وشركات المكاتب الهندسية

جلنار العلي

عقد أمس اجتماعاً بين وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ناقش فيه الوزيران إستراتيجية دليل تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتخلل الاجتماع الذي حضره معاون وزير الاقتصاد لشؤون التنمية الاقتصادية رانيا أحمد، ومعاون وزير الأشغال العامة والإسكان لشؤون المشاريع والتدريب المهني راما ظاهر، تقديم عرض حول المسار التنفيذي لوضع دليل تعريف المشروعات، وشرح الاستمارة الخاصة بمشاريع وزارة الأشغال العامة والإسكان، كما ناقش الاجتماع سبل تذليل الصعوبات التي تعترض تصنيف المشروعات، ومعايير اختيارها بطريقة علمية وواقعية بالتشارك مع كل الجهات المعنية بقطاع المشروعات ليصار لاحقاً إلى الاستفادة من آلية التصنيف في بناء الخطط والبرامج.

في هذا السياق، بيّنت معاون وزير الأشغال العامة والإسكان راما ظاهر في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الاجتماع يعد خطوة تنسيقية لمشروع يعود إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يخص متابعة المسار التنفيذي للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بعد التوجيهات الحكومية للاهتمام بهذا الجانب، مشيرة إلى أن وزارة الإسكان اطّلعت اليوم من خلال الاجتماع على المسار التنفيذي للعمل وتم شرح الأعمال الموجودة بهذا الإطار، وتحديد المجالات التي تعنى بها الوزارة ضمن هذا البرنامج، وبناء على ذلك سيتم تعبئة الاستمارة عن دور الوزارة في هذا الملف.

وأوضحت ظاهر أن الوزارة مختصّة بأعمال تصنيف المقاولين وشركات المكاتب الهندسية، إضافة إلى عملية توزيع المشاريع على جهات القطاع العام.

ويذكر أنه يوجد سلسلة اجتماعات تقوم بها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في هذا الجانب، حيث ناقشت قبل أيام مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إعداد مسودة دليل تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأيضاً ناقش وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل مع وزير النفط والثروة المعدنية المهندس بسام طعمة تصنيف المشروعات أيضاً، إضافة إلى مسودة دليل تعريف المشروعات الذي تم إصداره بشكل تشاركي بين الجهات الأكثر صلة بقطاع المشروعات، حيث تم الحديث عن إجراءات وضع الدليل حيز التنفيذ فيما يخص المشاريع التي تخص عمل وزارة النفط والثروة المعدنية.

بعد تعميم منع تقديم الخضراوات الورقية خوفاً من الكوليرا

قزيز لـ«الوطن»: أسعارها انخفضت بنسبة ٥٠ بالمئة والفلاح تكبد خسائر كبيرة والتصدير مستمر لكنه قليل

رامز محفوظ

مدير زراعة ريف دمشق: الري بالمياه الملوثة ينتشر في قطنا ودوما وداريا

بالتوازي مع التحذيرات الحكومية والتشدد بموضوع استخدام الفلاحين وخصوصاً في ريف دمشق للمياه الملوثة في السقاية ومع صدور تعميم من قبل مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق لكافة أصحاب المطاعم وبائعي السندويش بالامتناع عن تقديم جميع أنواع الخضراوات الورقية تحت طائلة الإغلاق بسبب نقلها لمرض الكوليرا مع التشدد على النظافة الشخصية للعمال، كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضراوات والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الطلب على الخضراوات الورقية عقب صدور التعميم من قبل مديرية الشؤون الصحية في المحافظة انخفض بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة والطلب الأقل حالياً على الملفوف والجزر، فضلاً عن ذلك فقد انخفضت أسعارها بالجملة بنسبة ٥٠ بالمئة فعلى سبيل المثال كان يباع كيلو الملفوف بسعر ٦٠٠ ليرة، أما اليوم فيباع بسعر ٣٠٠ ليرة.

وأضاف قزيز: إن تجار المفرق يشترون الخضراوات الورقية حالياً بكميات قليلة ونسبة كبيرة منهم لم يعودوا يشترون أبداً خوفاً من عدم بيعها وخسارتهم ثمنها، وخصوصاً أن نسبة كبيرة من المواطنين لا يثقون خوفاً من إصابتهم بمرض الكوليرا.

وأوضح أن ٥٠ بالمئة من الكميات التي كانت تدخل سوق الهال بدمشق من الخضراوات الورقية قبل صدور التعميم كانت تذهب إلى المطاعم والفنادق والمعامل، أما اليوم فإنها لا تستجر أي كميات منها بعد صدور التعميم خوفاً من الإغلاق حتى إن بعض أصحاب المطاعم قاموا بإعادة الكميات الموجودة لديها من الخضراوات الورقية إلى تجار سوق الهال.. ولفت إلى أن تصدير الخضراوات الورقية لم يتأثر بالتعميم الصادر عن المحافظة باعتبار أنه لم يتم منع تصديرها ومازال مستمراً، موضحاً أن الكميات التي تصدر إلى الخارج تعتبر قليلة جداً وتذهب إلى دول الخليج والنسبة الأكبر من الكميات المصدرة من الملفوف والجزر.

وأشار إلى أن الخضراوات الورقية في ذروة إنتاجها حالياً ونتيجة لصدور التعميم تأثر الفلاح بشكل كبير وبات معظم إنتاجه للتلف لذا تكبد خسائر كبيرة.

وكان قد أكد مدير زراعة ريف دمشق عرفان نيادة في تصريح صحفي سابق أن استخدام الفلاحين للمياه الملوثة في بعض مناطق ريف دمشق يعود لتضرر أعداد كبيرة من الآبار التي كانوا يعتمدون عليها في تأمين وسائل السقاية غير الملوثة، مشيراً إلى أنه نظراً لأضرار هذه المياه الكبير لما تحتويه من طفيليات وفيروسات وبكتيريا تسبب العديد من الأمراض والأوبئة، تقوم الكوادر الفنية في مديرية الزراعة بالتعاون مع الجمعيات الفلاحية بضبط مخالفات مياه الصرف الصحي وتنظيفها بشكل ضبوط بأسماء المخالفين والمساحة التي تمت فيها المخالفة وتحال للقضاء أصولاً.

وأشار زيادة إلى قيام المديرية بفلاحة الأراضي المروية بمياه الصرف الصحي بآليات مديرية الزراعة كإجراء رادع عن استخدام هذه المياه الملوثة في السقاية، لافتاً إلى أن هذه الزراعة تنتشر في عدة مناطق من ريف دمشق مثل قطنا ودوما وداريا والقطيفة والنبك والتل.

وأكد أن استخدام المياه الملوثة تسبب مجموعة من الأضرار متعددة الجوانب مثل البيئية والصحية والزراعية حيث تؤثر في تركيب التربة الزراعية وصلاحيتها للاستثمار الزراعي بالإضافة إلى أنها تشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة، حيث تساعد على انتشار الأمراض.

اقتصاد المنازل لم يعد للمونة بل للتصدير!!

التين الهبول والزبيب يدخلان قائمة الصادرات

مزارعون: ضعف التسويق والآفات الزراعية تظلم هذا المنتج الذي نعتمد عليه في معيشتنا

نوار هيفا

تحولت مؤونة الشتاء وأنواعها المتوارثة لمادة تجارية ومساعد داعم في كسب الرزق لكثير من المزارعين، خاصة تلك التي لا تحتاج مجهوداً وتكاليف كبيرة في زراعتها كالتين والعنب، والقدرة على تفعلية إمكانيات تصنيعها البسيطة لتتحول إلى ما يعرف «التين الهبول وتين الطبع والزبيب».

أم عدنان أم لست بنات ذكرت لصحيفة «الوطن»، أن اعتمادها في استكمال تحصيل بناتها الدراسي يكون على موسم بيع التين المجفف أو «الهبول» لقلة تكاليف التصنيع وخاصة أن ثمرة التين المتجذرة في منطقتهم والتي لا تحتاج إلى عناية دقيقة، ويكفيها مجهود شخصي ونظافة عامة للحصول على منتج التين الهبول واعتباره مورداً رئيسياً في كسب رزقها، وبينت أم عدنان أن هذا المحصول يعاني في بعض الأحيان من آفات زراعية أو أمراض قد تصيب شجرة التين، وحينها تعتمد في المبيع على موسم سابق مخزن نظراً لوفرة الإنتاج لديها.

• عنّوم لـ«الوطن»: لدينا آلاف الأطنان الفائضة عن حاجة السوق من التين والعنب والمتاحة للتصدير

• عزو لـ«الوطن»: شراء المواسم من الفلاحين وتهريبها سبّب ارتفاع سعر المادة

ليست الآفات الزراعية العائق الوحيد الذي يصيب هذه المنتجات الزراعية، حيث تتحضر ريم حمدان من محافظة السويداء للترويج لمنتج الزبيب من النوع الممتاز عبر صفحة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب ضعف التسويق لهذه المواد رغم وفرة إنتاجها، والتي باتت اليوم تجارية ومورداً لكسب الرزق، موضحة أنها لا توفر مهرجاناً ولا حتى بازاراً خيرياً إلا وتشارك فيه بمنتجاتها ذات الجودة العالية المطابقة حتى لمواصفات التصدير إلا أنها لا تحظى إلا ببعبعات محلية طفيفة.

محمد سالم صاحب مجموعة محال تجارية ومطبوع قشور وحتى الهبول مع تأكيد الراغبين بشراء هذه المواد على ضرورة أن يكون مصدرها ريفياً ومن مصدر موثوق لكونها منتجات لتحضر بطريقة خاصة.

وعن أسعار المبيع بين سالم أن كيلو التين الهبول بيع العام الفائت بـ١٢٠٠٠ ليرة في حين بلغ سعر التين المطبوع ٩٠٠٠ ليرة، أما الزبيب فيتراوح سعر الكيلو من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ حسب نوعيه أشقر أو أسود، أما عن أسعار هذا العام فأوضح سالم أنها لم تحدد بعد من قبل الفلاح نفسه وحجم الربح في هذه المنتجات قليل لضمان بيع الكميات من قبل التاجر المحلي غير المصدر.

بدوره كشف معاون مدير الاقتصاد الزراعي عبداله عنوم لصحيفة «الوطن» أن هذه المنتجات تغطي حاجة السوق المحلية وبوفرة، أما الكميات المتاحة للتصدير – أي الفائضة عن حاجة السوق المحلية حسب جداول وزارة الاقتصاد – من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ طن للتين ومن ٢٠ إلى ٣٠٠٠٠ طن للعنب، مبيناً أن هاتين المادتين يتم تحويلهما لطارج، لكن ليس شرط تصديرهم أن تكون بشكل طارج، ومن الممكن أن تكون الكميات المتاحة للتصدير طازجة ومصنعة، فقد يصدر زبيب أو مربيات أو تين مطبوع، ومن جهته أوضح مدير البستنة في وزارة الزراعة علي الداحوري أن المساحات المزروعة من التين بلغت نحو ١١٠٠٠ هكتار والإنتاج المقدر ٤٠٠٠٠ طن تقريباً لهذا العام، في حين بلغت المساحات المزروعة من العنب نحو ٤٣٠٠٠ هكتار والإنتاج المقدر ٢٢٤٠٠٠ طن.

الخبير الزراعي والمدير السابق في التنمية الزراعية المهندس عدنان عزو أكد في تصريح خاص لصحيفة «الوطن»، أن مادتي التين والهبول من المواد الزراعية المهمة لتفرد سورية في زراعتها وإنتاجها وبالتالي تلعب دور المنافس القوي في التصدير، فضلاً عن فرص العمل التي توفرها لكثير من الشباب والشابات.

مبيناً أن المنافسة تكون حتى في السوق المحلية حيث تختص محافظة السويداء بإنتاج الزبيب رغم وجوده في مناطق أخرى بريف حمص إلا أن منتج السويداء له الأفضلية حاله حال التين الهبول الذي تختص به منطقة مصياف، أما تشور الطبع فتحتل إدلب المرتبة الأولى فيه وهذا التفرد جاء من طريقة التصنيع والتعامل مع هذا المنتج فمثلاً التين الهبول في مصياف له أساليب خاصة في التجفيف تسمى «السطح» أي التعرض الكافي لأشعة الشمس خلال شهري تموز وآب، بعدها طريقة التهبيل والتحويل لهذا المنتج المختلف عن الطبع أو القشور في محافظة إدلب والمميز بلونه الأصفر الذهبي.

وأكد عزو أن هذه المنتجات رغم التشابه بينها وبين المنتجات في الجوائر وتركيا إلا أنها استطاعت أن تدخل مضمار المنافسة بطريقة التصنيع وجودتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.

وعن تفاوت أسعار المبيع وارتفاعها عاماً بعد آخر، أرجع عزو السبب لمافيات التهريب وخاصة لبيروت، وهو ما اعتمده بعض التجار بشراء المنتج كاملاً من الفلاح وتهريبه للبنان، علماً أن المزارع لا يحصل على الربح الكبير، إلا أنه لدى الكثيرين يعتبر مصدر دخل موسمياً، فضلاً عن استغناء قسم ليس بقليل من المزارعين عن زراعة الكرمة والتين واستبدالها بأشجار الزيتون تماشياً مع حاجة وطلب السوق.

مسؤول اقتصادي: المشكلة بضعف القدرة الشرائية ولا يوجد احتكار

إبراهيم لـ«الوطن»: يجب تحرير الأسعار ما عدا الأساسية منها

قانون الاستثمار للشركات الكبيرة ونحتاج مثله للشركات الصغيرة

هناء غانم

طالب مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار جليل إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» بضرورة تحرير أسعار جميع السلع والمواد باستثناء الأساسية منها، معتبراً أن تحرير الأسعار يخضع للعرض والطلب ولا يمكن أن تكون هناك منافسة في وقت يتم فيه تحديد أسعار السلع والمواد.

وأضاف إبراهيم: إن المعادلة الاقتصادية تؤكد أن المنافسة تساهم في تحسين البيئة الاقتصادية والجميع يعلم أنه لا توجد منافسة من دون تنوع بالإنتاج، لافتاً إلى أن الواقع يؤكد أنه لدينا ضعف بالتنوع الإنتاجي بسبب تدمير العديد من المصانع والمعامل التي كانت تجعل بيئة المنافسة صحيحة.

وأكد إبراهيم ضرورة تعديل بعض مواد القانون ٨ الخاص بحماية المستهلك لاسيما المتعلقة بتحديد الأسعار لأن الإجراءات الأحادية الجانب والعقوبات أثرت في عمل هيئة المنافسة ومنع الاحتكار، والأهم أن القانون المذكور قد حد من صلاحيات عمل الهيئة.

مدير عام الهيئة أشار إلى أن منع الاحتكار إحدى عجلات النمو إذا كان منعه صحيحاً لكن في سورية اليوم لا يوجد احتكار لأي سلعة أو مادة والدليل أن جميع المواد متوافرة في الأسواق، لكنها تحتاج إلى سيولة، والاحتكار بمفهوم السوق اليوم هو نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن، مشيراً إلى أن دور الهيئة رقابي على الممارسات الاحتكارية للشركات الكبيرة فقط ويختلف عن دور ومهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وعن فقدان بعض المواد ومهمة الهيئة تجاه ذلك قال: إن مهمتنا تأمين تنوع المواد لكن انخفاض وجودها في الأسواق يعود إلى نقص التوريدات وليس الاحتكار لأنه بالفعل لا توجد ممارسات احتكارية فعلية في الأسواق ونحتاج بالفعل إلى ضبط أكثر لآلية عمل السوق من خلال العرض والطلب.

وذكر أنه يتم العمل حالياً على تعديل البيئة التشريعية لقانون الهيئة وهو قيد الدراسة في وزارة العدل، مبيناً أن معظم مواد قانون المنافسة ضعيفة، موضحاً أن المنافسة تتطلب وجود تنوع وتعدد في الإنتاج إلا أنه نتيجة الظروف الحالية والحرب الجائرة تقلص التنوع في الإنتاج وبالتالي تراجعت المنافسة التي هي اليوم موجودة بحدودها الدنيا، والأهم أن يكون هناك تغير في الثقافة الاستهلاكية والتمعن بشكل أكبر بالسياسة الاقتصادية.

وأشار إبراهيم إلى أن قانون الاستثمار جاء فقط للشركات الكبيرة ولابد من وجود قانون مثله ينطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة لجهة تسهيل التراخيص وغيرها التي لا تقل أهميتها عن المشاريع الكبيرة، لافتاً إلى ضرورة التمييز بين عمل الهيئة في رصد الممارسات الاحتكارية للشركات الكبيرة – وهي قضايا يبت بها قانون المنافسة – وبين مخالفات احتكار المواد والسلع التي يتم التعامل بموجبها وفقاً للمرسوم رقم ٨، موضحاً أن عمل الهيئة مرهون باستقبال الشكاوى ومعالجتها ومتابعة الممارسات الاحتكارية للشركات إضافة لدورها في قراءة السوق والأسعار والعرض والطلب.

إبراهيم أشار إلى أن تحديد الأسعار يقضي على المنافسة ولا يوجد احتكار واضح في السوق والمواد موجودة في كل الأسواق لكن المشكلة ليست عند التاجر ولا عند الصناعي المشكلة في ضعف القدرة الشرائية لذلك يكون الاحتكار عكسياً، مبيناً أهمية الخروج عن نمط التسعير وترك الناس تعمل لأن الوضع الحالي لا يسمح إلا بذلك، مشيراً إلى ضرورة الاعتراف بدور التجار في تأمين الكثير من المواد لأن حصة المؤسسات الحكومة (مثل وزارة الصناعة) من تأمين السلع والمواد لا تتجاوز واحداً بالمئة وما يجب ذكره أن معظم هذه الشركات تعمل عقود شراء بالوساطة مثلاً معمل بردى يقوم بتصنيع البرادات بثلاث ورش خاصة لذلك لابد من فتح المجال أمام الجميع للعمل بعيداً عن الروتين والتعقيدات والسجل التجاري أو الصناعي وغيره.

وخلص إلى القول إننا في دائرة مفرغة لابد من معالجتها بالطريقة الصحيحة لأنه لا يمكن الإنتاج والتصدير من دون طاقة وكهرباء.